الذكاء الاقتصادي الصيني في الحصول على التكنولوجيات العالية

عبد الوهاب سيواني*

الملخص :

لقد شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بروز الصين كقوة اقتصادية هائلة ، أدت إلى إعادة ترتيب العلاقات الجيو ـــ اقتصادية في العالم. إن أسرار هذا النجاح الصيني المتميز تعود فيما تعود ـــ بالإضافة إلى شساعة رقعتها الجغرافية وغناها الطبيعي والبشري ـــ إلى عقلية الرجل الصيني وبصفة عامة عقلية كل المجتمعات الكنفوشيوسية التي تقدس العمل ، وتتصف كذلك بالانضباط ، الصرامة ، الوطنية الاقتصادية ونكران الذات. هذه العوامل قد سمحت لها بتحقيق قفزة نوعية في مختلف المجالات وفي وقت قياسي.

لقد تمكنت الصين من الحصول على التكنولوجيات العالية المحتكرة من طرف الدول الصناعية مع تكييفها مع خصوصياتها الوطنية. إن التجربة الصينية للذكاء الاقتصادي تعد بحق أنموذجا جديرا بأن يقتدى به من طرف الدول السائرة في طريق النمو ـــ ومن بينها الجزائر ـــ والتي تسعى لتدارك التأخر في المجال التكنولوجي.

في دراستنا هذه سنحاول الاقتراب من هذه التجربة عن طريق تحليل مقوماتها ، والأطراف و الأطراف الفاعلين فيها مع عرض بعض التقنيات العملية للحصول على التكنولوجيات العالية التي ترغب فيها.

Abstract :

The emergence of China as economic power and it's pivotal role in the international economy are not the matter of chance. That is due, as well as, to it's territory immensity, it's natural and human resources but essentially to the nature of Chinese mentality, and generally to the mentality of Confucian societies which make the work as sacred, characterized also by the seriousness, economic patriotism and devotion to the country. This mentality allowed China to go forward qualitatively in every field in

* كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة:
siouni - abdelouahab@yahoo.fr

record time. So it succeeded to acquire high technologies, which was monopolized by industrialized countries, and to adapt theses technologies to it's own specificities.

In this study, we will try to bring together the Chinese model of economic intelligency in acquiring the high technologies. This model is worthy of inspiration and estimation, by analyzing it's foundations and it's actors.

Finally we will bring out some used operating techniques.

الإشكالية : أمام الاحتكار التكنولوجي الذي تمارسه الدول المتقدمة في مواجهة الدول النامية لفرض التبعية التكنولوجية عليها ، تظهر التجربة الصينية للذكاء الاقتصادي كنموذج ناجح في فك أغلال هذا الاحتكار والالتحاق بالركب التكنولوجي بل وحتى تحقيق الريادة في بعض المجالات. إن هذا النموذج ــ جدير بحق ــ بالدراسة والتمحيص لاستخلاص ما من شأنه أن يساهم في التطور التكنولوجي للجزائر وتحقيق النهضة الاقتصادية المرجوة.

فيا ترى ما هي مكنونات منظومة الذكاء الاقتصادي الصينية وكيف يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجربة لبناء منظومة مصقولة للذكاء الاقتصادي تحقق الأهداف المنتظرة منها مع مراعاة الخصوصيات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري ؟.

الكلمات المفتاحية : الذكاء الاقتصادي ــ الصين ــ التكنولوجيات العالية ــ الطرائق العملياتية.

Intelligence économique , Chine , Hautes technologies , Modes opératoires

Economic intelligency , China , High technologies, Operational methods.

مقدمة :

إن بروز الصين كقوة اقتصادية عظمى ساهمت في كسر الأحادية القطبية الاقتصادية وإعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية وكذا تطلعها للريادة الاقتصادية في آفاق 2020 ليس وليد الصدفة ، وإنما يعود بالإضافة إلى شساعة رقعتها الجغرافية وغناها الطبيعي والبشري ، إلى طبيعة الثقافة الصينية وعلى العموم ثقافة المجتمعات الكنفوشيوسية التي تجمع بين سعيها للتقدم التكنولوجي ومحافظتها على ثقافتها الوطنية التي تشكل مرجعيتها ، فالرجل الصيني الذي يتميز بتقديسه للعمل ، الانضباط ، الصرامة ، نكران الذات ، الوطنية الاقتصادية العالية. فإنه كذلك يعمل ضمن نسق متين من الروابط الاجتماعية التي تسمى (Guanxi)[1] ، هذه الروابط الاجتماعية

(1) طالع في هذا الصدد :

MILLIOT (N), L'intelligence économique dans un pays à contexte culturel fort : Cas de la République Populaire de Chine, Market Management, Volume 2, Mars 2006, P 77.

بالإضافة إلى اللغة الصينية التي تتميز بالتعقيد نوعا ما ومحدودية انتشارها شكلت صمام أمان أمام أي تسرب للمعلومات أو حتى محاولة فهم اللغز الصيني ، فبهذا تكون منظمة الذكاء الاقتصادي الصيني كمضخة معلومات في اتجاه واحد (نحو الصين) ، كما أن ما يميز الصين إلى جانب مقدرتها على انتزاع أسرار التكنولوجيات من الدول المتقدمة هو كذلك مقدرتها على تطويرها وتكييفها وإصباغها بصبغتها الخاصة ، فالصين متيقنة بأن أكذوبة التحويل التكنولوجي التي يتغنى بها الغرب ما هي إلا ضرب من الوهم ، فهي ترى بأن التكنولوجية تكتسب ولا تعطى ، لذا عملت على إقامة منظومة مصقولة للذكاء الاقتصادي تتميز بوحدة الإيحاء من حيث التنظير وحرية المبادرة في التطبيق.

ونحن في بحثنا هذا سوف نحاول أن نقترب من هذه المنظومة في اكتساب التكنولوجيات العالية ، وذلك بغية استخلاص ما قد يكون إيجابيا فيها ويمكن إدماجه في المنظومة الجزائرية ، ومن هذا المنطلق فإننا سوف نتطرق إلى مقومات الذكاء الاقتصادي الصيني والفاعلين فيه بالإضافة إلى إظهار بعض الطرق العملية له ، محاولين بذلك إخراج هذه الدراسة من الكلاسيكيات النظرية في المعالجة.

أولا ـــ مقومات الذكاء الاقتصادي الصيني :

سوف نحاول أن نعرض تصميم الإستراتيجية الصينية في البحث عن تحصيل العلوم والتكنولوجيات ، عن طريق عرض مختلف التوجيهات والبرامج الموضوعة لهذا الغرض.

1 ـــ التوجيهات العامة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيات :

إن ممارسة الذكاء الاقتصادي في الصين لاسيما في تحصيل التكنولوجيات العالية تعتمد على التوجيهات المسطرة على المستوى المركزي من طرف وزارة العلوم والتكنولوجيات والمصادق عليها من طرف الحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة (الحكومة).

لقد ظهرت أولى التوجيهات الحكومية الجدية الرامية إلى التنظيم المحكم لتطوير العلوم والتكنولوجيات وإفادة كل قطاعات الاقتصاد الصيني منها في عام 1983 ، لكن هذا لا يعني عدم وجود جهود سابقة لها. فمنذ عام 1979 شكلت العلوم والتكنولوجيات أحد أهم أركان برنامج التحديثات الأربعة (4M) التي تمس القطاعات الحيوية التالية : الفلاحة ، الصناعة ، الدفاع الوطني ، العلوم والتكنولوجيات. هذا البرنامج الذي تم وضعه في ديسمبر من عام 1979 من طرف الرئيس الصيني (Deng Xiaoping) الذي خلف الرئيس (Mao Zedong).

وبهذا ففي سنة 1983 تقرر وضع «مخطط لتطوير التكنولوجيات العالية للقرن

الواحد والعشرين» ، هذا المخطط الذي تم رسمه من طرف أربعة من كبار علماء الصين والذي تم عرضه على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (PCC) للمصادقة ، يقترح هذا المخطط في مضمونه تطوير سبعة قطاعات مفتاحية وذات أهمية قصوى وهي :

- الأنظمة الفضائية؛
- الأنظمة المعلوماتية و الميكرو إلكترونيك؛
- أنظمة الليزر ذات القوة الفائقة؛
- المواد والعناصر الجديدة (Nouveaux Matériaux)؛
- أنظمة التحكم الأوتوماتيكية؛
- الطاقة.
- التكنولوجيات البيولوجية؛

لقد استمر العمل ضمن هذه القطاعات السبعة التي تشكل حاليا المحاور العامة للجهود الصينية للتحصل على التكنولوجيات الحديثة ، ولكن ونظرا لبعض المشاكل التي واجهت الصين مثل مشكل الطاقة وتسارع تطوير التكنولوجيات في العديد من دول العالم ، فإن هذه المحاور قد جرى إما تعديلها أو تتمتها. وهذا ما يتضح من خلال تصريح رئيس الجمهورية الصيني بمناسبة الندوة الوطنية حول العلوم والتكنولوجيات ، المنعقدة بين 9 و11 جانفي 2006 في بيجين والذي ركز على ما يلي :

ـــ **تكنولوجيات المعلومات** : تم تحديدها في أنظمة المعلومات و الميكرو إلكترونيك؛

ـــ **البيولوجيا** : لقد تم توسيعها لتشمل كل النشاطات المرتبطة بالتكنولوجيات البيولوجية ، هذا التوسيع يرى فيه البعض كنتيجة لظهور بعض الأمراض الحديثة في الصين وجنوب شرق آسيا مثل المرض التنفسي الحاد (SRAS)[1] ، وحمى الطيور؛

ـــ **الطاقة النووية والطاقات الإستراتيجية** : تم إدخالها ضمن النطاق الواسع للطاقة ، وهذا شاهد على القلق الصيني حول مقدرتها على تأمين مصادر عالمية للطاقة وبخاصة البترول ؛

ـــ **المواد الأساسية** (**Matériaux Clés**): وهي عبارة عن توسيع لمجال المواد أو العناصر الجديدة ؛

ـــ **علوم الجزيئات الدقيقة** (**Nanosciences**): إن الاهتمام بمثل هذه العلوم يعكس

(1) SRAS : Syndrome Respiratoire Aigu Sévère

الوعي العالي للصين لاستعمالاتها ومساهمتها في تحقيق قفزة نوعية في التقدم.

بعد عشر سنوات من الخبرة ، ظهر بأن كل القطاعات الموضوعة في سنة 1983 لم تلق كلها النجاح المرجو ، الأمر الذي دفع بالسلطات الصينية (اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (CCPCC) ومجلس الدولة) إلى اتخاذ قرار حول « تسريع التطور العلمي والتكنولوجي»في 5 ماي 1995 ، والذي تم نشره في اليوم الموالي وبهذا أخذ تسمية «قرار6 ماي» والذي ترجم فيما بعد إلى تقرير يتضمن فيما يتضمن النقاط التالية :

ـــ تحقيق إنجازات قريبة أو منافسة للدول المتقدمة في المجالات التالية: الاتصالات الإلكترونية ، البيولوجيا ، المواد الجديدة ، المصادر الجديدة للطاقة ، علوم الفضاء والمحيطات؛

ـــ تعبئة الطاقات الصينية لخلق تكنولوجيات وطنية والتحكم في التكنولوجيات الصناعية المفتاحية؛

ـــ ضرورة دمج البحث الوطني المستقل والتكنولوجيات الأجنبية؛

ـــ تحسين استعمال التكنولوجيات الدقيقة من طرف الصناعة الحربية سيما لتطوير التسليح ، بالإضافة إلى إعطاء عناية خاصة للتكنولوجيات المزدوجة[1] وتحويل التكنولوجيات الحربية للمجال المدني؛

ـــ البحث القاعدي يبقى من مسؤولية الدولة أما البحث التطبيقي فقد أسند للقطاع الإنتاجي ، مع إمكانية إشراك الاستثمار الأجنبي والمختلط في ذلك؛

ـــ تكوين مكثف لاختصاصيين في التكنولوجيات العالية؛

ـــ التعاون الدولي : السعي لإقامة علاقات تعاون قائمة على المساواة والمعاملة بالمثل في مجال العلوم والتكنولوجيات.

إن تصريح ندوة جانفي 2006 حول العلوم والتكنولوجيات يؤكد توجيهات 1995 ويضع التزام بتحقيق النتائج في غضون 15 عاما ، هذه النتائج التي تسمح للصين بالتحصل على الاستقلالية التكنولوجية وحتى تحقيق الريادة.

2 ـــ التوجيهات الخاصة :

إن من أهم المخططات والبرامج الرئيسية التي تضمنتها التوجيهات الخاصة والتي هي في الأساس منبثقة عن التوجيهات العامة بعد التعديل والتحسين نذكر:

(1) التكنولوجيات المزدوجة هي التكنولوجيات التي يمكن استعمالها في كل من المجالين العسكري والمدني.

أ ــ برنامج البحث وتطوير التكنولوجيات المفتاحية :

لقد تم إطلاق هذا البرنامج منذ 1982 ، وهو برنامج شامل يغطي: الفلاحة ، التكنولوجيات الدقيقة والتطوير الاجتماعي. تم إثراؤه عن طريق جعل كل من هذه المجالات الثلاث موضوع مخطط فرعي خاص.

ب ــ برنامج البحث وتطوير التكنولوجيات الدقيقة (برنامج 863) :

سطر في مارس1986(وهذا سبب تسميته ببرنامج 863) ، وهو غالبا ما كان مرتبط مع البرنامج السابق (برنامج البحث وتطوير التكنولوجيات المفتاحية)إذ يعتبره البعض كتدعيم له.

وضع هذا البرنامج حيز التطبيق فعليا في سنة 1987 ، الهدف منه السماح بإنجاز تقدم نوعي في عدة ميادين واعدة كالبيولوجيا ، علم الفضاء ، تكنولوجيات المعلومات ، الليزر ، التحكم الآلي ، الطاقة والمواد الجديدة. إن الأهداف الإستراتيجية لهذا البرنامج منحدرة من الأهداف التي تضمنها القرار السالف الذكر.

ت ــ برنامج 973 : أطلق في مارس 1997 ، وهو كذلك من البرامج الهامة للبحث القاعدي ، ويبدوا أن توجيهاته تنصب أساسا في مجالات العدسيات و الكرستاليات ، علم الجينات ، علوم الجزيئات الدقيقة ، علوم الدماغ ، علم المستحثات والكيمياء.

ث ــ برنامج Spark (الشرارة): وهو موجه أساسا لعصرنة الفلاحة ، تم إطلاقه في بداية عام 1986 مثل برنامج 863.

ج ــ برنامج Torch(الشعلة): وهو ناتج عن قرار لمجلس الدولة في عام 1988 والهدف منه تسريع تطوير دمج التكنولوجيات الدقيقة في أساليب الصناعة.

إن الخطوط التوجيهية لهذا البرنامج تتضمن تطوير تلك الموضوعة في 6 قرار ماي 1995 ، أين أفردت مكانة جد هامة للتحصيل الخارجي للمعلومات وعلى أساسه :

ــ يجب فتح قنوات داخلية وخارجية للمعلومات وإقامة شبكات للمعلومات؛

ــ فتح نوافذ على العالم الخارجي : وهي ثالث مهمة لمناطق التطوير الصناعي للتكنولوجيات العالية (ZDIHT)[1] ، والتي لا يقل عددها اليوم عن 53 منطقة؛

ــ الترسانة التنظيمية للبرنامج تتضمن: مصلحة للمعلومات والاستعلام ومصلحة للتطوير الدولي؛

(1) ZDIHT:Zone de Développent Industriel des Hautes Technologies.

ـــ الأداة التطبيقية لهذا البرنامج تتمثل في الـــمناطق السالفة الـــذكر (ZIDHT) والمراكز العملية التي أنشئت لهذا الغرض. إن هذه المناطق مختلفة عن كل أنوع المناطق ذات الصبغة الاقتصادية كمناطق التطوير الاقتصادي والتكنولوجي (ZDET)(1) ، وليدة التطور المتتابع للمناطق الأربعة (4) الأولى الاقتصادية الخاصة (ZES)(2) ، إن دور الـــــ ZDET هو بصفة أساسية الإنتاج بينما الـــ ZDIHT هو تطوير أقطاب امتياز قائمة على البحث وامتصاص التكنولوجيات الدقيقة الأجنبية لتكييفها مع المتطلبـــات الوطنيـــة الصينية ؛

ـــ إن مشاريع هذا البرنامج تضم بصفة جزئية تلك الواردة في مشـــروع 863 ، فهي تقوم حول المواد الجديـــدة ، التكنولوجيـــات البيولوجيـــة ، الإلكترونيـــك ، تكنولوجيات المعلومات ، الانـــدماج Opto ـــــ Mécano ـ Electronique ، الطاقـــات الجديدة ، التحكم في الطاقات العالية ، اقتصاد الطاقة وحماية المحيط ، وتجدر الإشـــارة أنه ضمن السبع (7) مشاريع الضخمة ثلاثة(3) منها تخص الطاقة.

د ـــ **البرنامج الوطني للبحث من أجل التطوير الاجتماعي**: وضع حيز التنفيذ في ســـنة 1995 ، وهو موجه لتحسين ظروف حياة الصينيين ، تتمثل محاور هذا البرنامج في الصـــحة ، المحيط ، التنمية المستدامة ، معالجة المياه ، الانسجام المنسق للصناعة المحلية الصـــغيرة ، الاستغلال المنجمي.

هـــ ـــ **المشاريع المركبة للبحث العلمي (MPRS)**(3): عددها 10 مشاريع ، مضـــمنة في مخطط بناء القواعد وبنوك المعلومات ، وهي مسيرة من طرف فرق من الباحثين مـــن مختلف الشعب العلمية ، وتمس مجالات ذات مستوى علمي جد عال نذكر منها على سبيل المثال: الإشعاعات المندمجة ، التليسكوب المعتمد على تقنيات الألياف البصرية ، مراقبة تحركات الطبقات الأرضية في الصين ، المساهمة في برنامج الانشطار النـــووي (ITER) ومفاعل الجزيئات الثقيلة لـــ LANZHOU.

و ـــ **البرامج العســـكرية**: فيما يخص البرامج العسكرية ، فإن الصينيون لا يظهرون أي شيء بشأنها إلا عند إظهار احتياجاتهم من العتاد العسكري عند الموردين ، ولكن مـــا يمكن قوله في هذا السياق أن هذه البرامج تعد من أهم البرامج الصينية من حيث العناية والوسائل المالية والمادية الموضوعة لإنجازها ، وذلك لحرص الصين على أن تكون قوة عسكرية إلى جانب كونها قوة اقتصادية.

(1) ZDET:Zone de Développement Economique et Technologique.

(2) ZES :Zones Economiques Spéciales.

(3) MPRS:Méga - Projets de la Recherche Scientifique.

من خلال استعراض هذا الجزء الأول ، نخلص للقول بأن المشاريع والبرامج الصينية الموضوعة قيد التطبيق ، بالإضافة إلى تنوعها وتخصصها فإنها تتميز بترابط متين وتنسيق كبير ، الأمر الذي يجعل من تفويت المعلومات التي تحتاج إليها الصين أمر نادر الحدوث.

ثانيا : فاعلي الذكاء الاقتصادي الصيني:

إن فاعلي الذكاء الاقتصادي الصيني ينشطون وفقا لتنظيم براغماتي الذي يستجيب لمبدأين رئيسيين: تركيز عال على مستوى وضع التوجيهات ، ولامركزية جد موسعة إضافة إلى مساحة هامة للمبادرة في التنفيذ وهذا التنظيم يقوم على مجموعتين من الفاعلين : أصحاب القرار (Décideurs) والأعوان (Agents) ، علما بأن أصحاب القرار يمكن أن يقوموا في بعض الأحيان بمهام تدخل في الإطار المخصص للأعوان.

1 ـــ أصحاب القرار:

إن قرار 6 ماي 1995 ينظم عمل الفاعلين للحصول على التكنولوجيات على شكل هرمي ، إذ أن الفصلين 39 و40 من هذا القرار يفرضان تشكيل مجموعة خاصة ممركزة من المسيرين ضمن لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا التي تحولت فيما بعد إلى وزارة العلوم والتكنولوجيا.

إن مهمة مجموعة العمل هاته هي إقرار السياسة الوطنية الشاملة في مجال العلوم والتكنولوجيات وضمان المتابعة الدقيقة لها.

إذن فالدفع يأتي من أعلى مستوى في الدولة أين تتدخل عدة وحدات تضمن تحديد توجيهات البحث والتطوير ، ومن ثمة الإنتاج ، هذه الوحدات تتمثل في :

ـــ اللجنة المركزية الخاصة (CCS) للمكتب السياسي للحزب الشيوعي (BP/CC/PCC)؛

ـــ مجلس الدولة؛

ـــ اللجنة العسكرية المركزية لكل ما يتعلق بالتكنولوجيات الحربية والتكنولوجيات المزدوجة.

ـــ في مستوى أدنى ، ونعني «مناجمنت المشاريع»تظهر مجموعة من المسيرين الخاصين الذين يمكن تسميتهم مجموعة الإدارة (Groupe de pilotage) مهامها ضمان التنسيق لتنفيذ القرارات المتخذة ، ويمكن أن تتدخل في كل الهياكل التي يضمها المشروع ، ونعني الوزارات والمصالح المركزية التابعة لها التي تعبر عن احتياجاتها من

الاستعلام والتكنولوجيات بحسب المهام الموكلة لها في المشروع.

كما أن كل وزارة متدخلة في مشروع معين تشرف على مستويات تابعة لها كالأكاديميات ، الجامعات ، المخابر ، مراكز التجارب ، المؤسسات ... الخ.

تجدر الإشارة إلى أن كل أكاديمية تتوفر على معهد موكل له مسؤولية البحث عن التكنولوجيات الأجنبية ودراسة مدى إمكانية تكييفها. مما يؤدي في نهاية المطاف إلى صب كل الجهود في البوتقة التي رسمتها توجيهات قرار 6 ماي 1995.

2 ـــ الأعوان :

بداية يجب أن نوضح بأن فاعلي الذكاء الاقتصادي الصيني لا ينشطون بطريقة واحدة ولا حتى وفق مركزية مطلقة الأمر الذي يصعب من مواجهتهم.

كما أن البحوث المقررة على المستوى الوطني هي البحوث الوحيدة الممركزة ، أما تلك التي تعني بعض المجالات بحد ذاتها أو المؤسسات الخاصة ، فإنها تتميز بنوع من الحرية والليونة ، ولكن يمكن استرجاعها من طرف الهيئات المركزية ، إذ أنها بكيفية أو بأخرى تدخل ضمن إطار الاهتمامات الوطنية.

ومن أمثلة التنظيم البراقماتي للذكاء الاقتصادي الصيني نذكر كيفية تنظيم الجيش الشعبي للتحرير الصيني من أجل التحصل على التكنولوجيات الدقيقة ذات الطابع المدني أو المزدوج . حسب الدكتور Nan Li[1] فإن « الجيش الصيني انتدب فرقا من التقنيين المتخصصين لدى مؤسسات ذات رأسمال مختلط التي تشتغل بصفة مكثفة في ميدان التكنولوجيات الدقيقة ، قصد الحصول على التكنولوجيات المرغوبة ، وفي آخر المطاف فإن الجيش قد أنشأ وحدات ذات مستوى تكنولوجي جد عال في المدن والنواحي التي يتركز فيها هذا النوع من المؤسسات ويوظف خبراء للعمل في هذه الوحدات».

إذن ، فمن بين الأعوان المتدخلين بصفة مركزية تظهر بطبيعة الحال الوزارات التي أفردت إليها مهمة الذكاء الاقتصادي ومن بينها وزارة أمن الدولة (التي تضم المصالح السرية) ، وزارة الشؤون الخارجية (التي تضم الدبلوماسيين المكلفين بهذه المهمة) ، وزارة التجارة (في كل ما يتعلق بالمبادلات التجارية الدولية) ، وزارة صناعة الدفاع وبالضبط لجنة العلوم والتكنولوجيا للصناعة الحربية (COSTIND)[2] ، التي تتكفل بالقطاعات الإحدى عشر(11) التي تخص على سبيل المثال: الطاقة الذرية ،

(1) الدكتور Nan Li باحث مشارك في معهد الدراسات الإستراتيجية والدفاع بسنغفورا (Institute of Defense and Stategics Studies).

(2) COSTIND: Commission of Science and Technology of the Industry of Defense.

الصناعة الفضائية ، الملاحة الجوية ، الصناعة البحرية ، السلاح البري... الخ.

وعلى مستوى أدنى ، نجد على الإقليم الصيني توزع مناطق التطوير الصناعي للتكنولوجيات العالية السالفة الذكر التي تشارك بصفة عامة الصناعة (العمومية أو الخاصة) التي تجذب الاستثمار الأجنبي وكذا الوحدات التجارية ككبريات المراكز التجارية ، هذا بالإضافة إلى مراكز البحث بمختلف أنواعها وكذا الهيئات المالية التي تتكفل بالتمويل.

أما في خارج الإقليم الصيني ، فبغض النظر عن المصالح السرية يظهر الرعايا الصينيين الذين يتدخلون بصفة قانونية أو غير قانونية ، يضاف إلى هؤلاء الأشخاص غير الصينيين الذين هم مدفوعين بأسباب متنوعة لخدمة المصالح الصينية.

وبهذا الشكل تظهر منظومة الذكاء الاقتصادي الصيني مهيكلة بصفة أفقية إضافة إلى التنظيم السلمي الذي تتميز به ، فهي تشكل بذلك شبكة متعددة الفروع تمكنها من الحصول على التكنولوجيات التي ترغب فيها ومكسرة لكل العوائق التي تحول دون ذلك.

ثالثا: الطرائق العملياتية الصينية:

إن الطرائق العملياتية للذكاء الاقتصادي الصيني متنوعة تنوع مصادر التكنولوجيات التي تحتاج إليها ، فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة ، كما أنها قد تكون قانونية أو احتيالية ، كما أن الصينيون يعمدون إلى تطوير هذه الطرائق كي تستجيب للعوائق المحتملة.

1 ــ القنوات المباشرة البيضاء والرمادية:

أ ــ الحصول على المعلومات المفتوحة: إن الحصول على التكنولوجيات العالية عن طريق القنوات المفتوحة في الدول الغربية يعد سهلا للغاية وذلك بالنظر إلى الثقافة السائدة فيها كحرية التعبير وإلزام الباحثين بالنشر.فبإمكان أي شخص التحصل على معلومات عن طريق الانترنيت ، مراكز التوثيق ، في الأكشاك والمكتبات ، عن طريق صالونات العرض ، المشاركة في المحاضرات والملتقيات ، زيارة المؤسسات....الخ.

إن الصين تستعمل كل هذه القنوات لجمع المعلومات التي قد تفيدها ، ولكن هذه القنوات تبقى غير كافية ولا يمكنها في غالب الأحيان جلب التكنولوجيات المراد الحصول عليها ، كون أنها تتضمن معلومات في أغلبها جد عامة.

ب ــ استغلال نوعية العلاقات السياسية: إن الصين تعمل على إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية جيدة مع الدول المتطورة حيث تحاول أن تستعمل نفوذها على

الأنظمة ، ففي الولايات المتحدة وفي سنوات التسعينيات قام الرئيس الأمريكي Clinton في 1 نوفمبر 1994 برفع العقوبات المسلطة على الصين منذ 24 أوت 1993 بسبب نشرها لتكنولوجيات الصواريخ ، وسمح للصناعيين الأمــريكيين بتحويــل التكنولوجيــات المزدوجة إليها وكذا غضه البصر عن تصدير العتاد الحربي إليها.

ويعود سبب هذا التعاون الأمريكي مع الصين بسبب مساهمة هذه الأخيرة في تمويل العهدة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي عن طريق تحويل 1 مليون دولار منـــها 800000 دولار تم تحويلها مباشرة إلى خزينة الحزب الديمقراطي(1) وكذا لضغط كبريات الشريكات الأمريكية مثل: Loral ، Hughes ، Motorola لاستعمال منصـــات ودوافــع الصواريخ الصينية التي تتميز بانخفاض الثمن لوضع الأقمار الصناعية في المدارات الجوية. الأمر الذي ساعد على نقل عدة تكنولوجيات إلى الصين(2) .

ت ــ التعاون الاقتصادي الدولي (الاستثمارات الأجنبية المباشرة): إن تشجيع الصين منـــذ التحديثات الأربعة للاستثمارات الأجنبية بمختلف أشكالها قد جذب إليها على سبيل المثال ما يفوق 705 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشـــرة بـــين ســـنوات 1995 و 2005(3).

إن هذه الاستثمارات تعد كمنجم هائل للتكنولوجيات الذي سمـــح للصـــين بتدارك التأخر في الميدان التكنولوجي في وقت قياسي.

ث ــ المقتنيات التجارية المباشرة : إن طلبات الصين الضخمة قد جذب إليهـــا عروض الشريكات الضخمة الممتلكة للتكنولوجيات الحديثة ، وأن مقتنيات الصـــين يحول جزء منها إلى المخابر لدراستها وتحويلها إلى منتج صيني وهـــذا مـــا يســـمى (Reverseengineering).

تجدر الإشارة إلى أن مقتنيات الصين تتم وفق أسلوبي الاقتناء الكلـــي أو الاقتناء الجزئي وعلى مراحل ، وهذا بحسب طبيعتها ودرجة الرقابة عليها.

ج ــ التعاون العلمي: إن قدرات الصين في البحث والتطـــوير(R&D) هائلـــة ويمكن أن نستشفها من خلال الندوة الوطنية الرابعة المنعقدة في جـــانفي 2006 والـــتي صرح فيها الرئيس الصيني Hu Jinto بأن الصين تشجع الباحثين الصينيين للمشـــاركة ولعب دور أساسي في المشاريع العلمية الإقليمية والدولية وكذا الالتحاق بالمنظمـــات

(1) نظر الموقع : www.softwar.net (اطلعنا عليه في 2010/10/06).

(2) GERTZ (B), How Clinton Administration undermined American Security, Betrayal, May,1999, PP 46.

(3) أنظر الموقع : www.missioneco.org (اطلعنا عليه في 2010/10/06).

العلمية.

ولإظهار حجم التعاون العلمي الصيني فعلى سبيل المثال فإن الإتحاد الأوروبي قد عقد أكثر من 100 اتفاق تعاون علمي وتقني مع الصين.

د ــ التعاون التعليمي: في هذا المجال فإن الصين تطبق إستراتيجية الماسح (Stratégie du Râteau) لجلب أكبر قدر ممكن من المعلومات المفتوحة.

إن أعداد الطلبة الصينيين في الخارج في تزايد مستمر ، ففي دول الـ OCDE يفوق عددهم 126000 طالب (8% من مجموع الطلبة الأجانب) يتوزعون على النحو التالي :40 % في الولايات المتحدة الأمريكية ، 26 % في اليابان ، 21 % في الإتحاد الأوروبي.

إن الطلبة الصينيين في الخارج إلى جانب طلبهم للعلم يقومون ببعض المهام الاستعلامية وفي هذا الصدد تظهر قضية Valeo التي كانت وراءها الطالبة الصينية Lili خير مثال على ذلك[1].

ه ــ عودة الإطارات الصينية للبلد واستغلال الأجانب ذوو الأصول الصينية:

إن خصوصية النخبة الصينية هو قوة الوازع الوطني لديها ، إذ أن العقول الصينية التي تدرس أو تعمل في الخارج تعود إلى البلد الأم بكل ما تحصلت عليها من المهارات والخبرات ، ونفس القول يصح على الأجانب ذوو الأصول الصينية (Hua Qiao) اللذين يتم توظيفهم من طرف الصين لضمان تحويل المعلومات إليها وتعمل على تدعيمهم وفقا لإستراتيجية اكتساب الرقع التي تقوم عليها لعبة القو (Jeu de GO).

و ــ استراتيجيات المفاوضات: إن إستراتيجيات التفاوض الصيني متنوعة وغنية ونذكر منها اللوبيات ، ممارسة الضغوط المستمرة ، المنافسة ، الإبتزاز ، ...الخ.

* **اللوبيات**: في هذا المجال فإن ما يميز الصيني هو الصبر والاستمرارية وتكرار المحاولات حتى بلوغ الهدف المنشود.

* **رفع المنافسة في الصفقات**: عندما تريد الصين الحصول على تكنولوجية معينة في ميدان معين تعمد إلى الإعلان عن مناقصات دولية لإنجاز مشاريع مغرية في ذلك المجال ، الأمر الذي يدفع كبريات الشريكات الدولية للتنافس فيما بينها وتقديم ملفات تقنية مصقولة حول إنجاز المشروع تتضمن التقنيات التي سوف تستعملها في الإنجاز طمعا في الحصول على المشروع ، بعد استلام العروض تقوم الصين بدراسة هذه الملفات

(1) SCHAEFFER (D), La pratique de l'IE Chinoise dans l'acquisition des hautes technologies, IECI, Paris La défense, 16/11/2006, P 15.

التي تحتوى على معلومات قيمة والتي تستعملها فيما بعد لتطوير صناعتها وبعد ذلك تعلن بأن المشروع قد تم إهماله مؤقتا.

* **الابتزاز عند الدخول للسوق الصينية:** إن الصين وبقصد السماح لكبريات الشريكات المتعددة الجنسيات للدخول إلى سوقها تفرض عليها إقامة مراكز للبحث والتطوير ، إذ أن عدد هذه المراكز المنجزة من طرف هذه الشريكات حاليا يفوق 800 مركز.

2 ـ الطرائق غير المباشرة البيضاء والرمادية:

أ ـ **الطلبات البريئة للمعلومات** : من بين الطرق الأخرى للحصول على المعلومات نجد اللجوء إلى الأسئلة التي يبدوا وأنها تلقائية أو بريئة بحجة المنافع التجارية.

إن الطابع الطبيعي لهذه الطلبات لا يثير أية شكوك ولا يستدعي أي التزام لتوخي الحيطة والحذر ويصعب في نفس الوقت تحديد الهدف الفعلي وراء هذه الأسئلة. وأن هذه الطلبات غالبا ما تتم عن طريق الانترنيت التي تتميز بقلة التكاليف وعدم تحديد هوية الطالب.

ب ـ **المستثمرين الوهميين والشركات الصورية:** إن الاستثمار الصيني الأجنبي في جزء هام منه يتم عن طريق إقامة استثمارات أجنبية وهمية وشركات صورية تتميز بالسرية التامة وقليلا ما يتم التعرف على طبيعة نشاطها ونشرها في وسائل الإعلام كشراء شركة Thomson Télévision من طرف TCL وكذا شركة IBM PC من طرف شركة Lenovo.

إن بعض مثل هذه المحاولات قد لقيت الفشل ونذكر منها على سبيل المثال:

ـ فشل الشركة البترولية الصينية CNOOC في محاولتها لشراء سابع أكبر شكة بترولية أمريكية UNOCAL ، وتجدر الإشارة إلى أنه لو أن هذه المحاولة نجحت فإن الصينيون سوف يعمدون فيما بعد للحصول على الشركة الأمريكية Molycorp المتخصصة في استخراج المعادن النادرة والإستراتيجية ، الأمر الذي يسمح للصين بممارسة رقابة متقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية على استخراج وتجارة هذه المعادن؛

ـ فشل الشركة الصينية للاتصالات اللاسلكية Huawei في الحصول على الشركة البريطانية Marconi التي تحصلت عليها الشركة السويدية Ericson.

ـ فشل محاولة الصين لجلب وبصفة نهائية شركة Magnequench التي تعمل لفائدة الدفاع الأمريكي والتي تحوز تكنولوجية حربية جد عالية.

عموما ، فإن هذه الطرق قد ساهمت في جلب العديد من التكنولوجيات

المتطورة إلى الصين في مختلف المجالات الحيوية ، مما أكسبها ميزات تنافسية مقارنة مع كثير من الدول المتطورة.

ت ــ جذب الأجانب إلى الصين: إضافة إلى عودة العقول الصينية إلى البلد الأم ، فإن الصين تقوم بدعوة الخبراء الأجانب إلى الصين لزيارتها وعرض خبراتهم ، كما تمنح لهم عروض جد مغرية للعيش والعمل في الصين ، هذه الإستراتيجية قد لقيت نجاحا نسبيا كشف عنه تقرير 2001 حول تنفيذ برنامج 863.

3 ــ الطرائق المباشرة السوداء:

إن الصينيون لا يكتفون فقط في بحثهم على الحصول على التكنولوجيات العالية على الطرائق القانونية بل يلجئون كذلك إلى الطرق غير القانونية ، هذه الطرق التي تمارس في حالة تعذر الحصول على التكنولوجيات بالطرق العادية المسموح بها ، وهي تخص التكنولوجيات التي تعرف احتكارا كبيرا من طرف الدول المتقدمة.

أ ــ القضايا المشبوهة:إن حيازة التكنولوجيات بطرق مشبوهة تحتل صدارة الطرق التي تسمح للصين بالحصول على ما تريده من المعلومات ، ومن أمثلة ذلك :

قضية Moo Bill Ko ــ suen : التي مست الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي 8 نوفمبر 2005 تم اعتقال Bill Moon من طرف مصالح الهجرة والجمارك الأمريكية بسبب محاولته شراء وتصدير نحو الصين ، بصفة غير قانونية لمحرك طائرة F16 ونموذج لصاروخ جو ــ جو AIM 120 بالإضافة إلى نموذج لصاروخ بعيد المدى AGM129 القادر على حمل رأس نووي لمسافة 4600 كلم ، وجدير بالذكر بأن السيد Bill Moon كان الممثل القانوني لــ Lockheed Martin في تايوان خلال ما يفوق 10 سنوات.

وقد تم اعتقاله بعد تحويله لمبلغ 3.9 مليون دولار أمريكي في حساب سويسري لشراء هذا العتاد.

ب ــ استغلال التواطؤ والمصالح التجارية : يعمد الصينيون كذلك إلى استغلال المصالح التجارية مع بعض الشريكات ، هذه المصالح التي تعلو كل شيء ، وذلك بجعلهم يتواطؤن معها في نقل بعض التكنولوجيات ، ونذكر في هذا الصدد ما أقدمت عليه كل من Hughes Elelctronics و Boeing Satellites Systems من تجاوز الحدود ، حدود التسريح الأمريكي في تصدير تكنولوجيات الفضاء.

ج ــ تحويل التكنولوجيات: إن تحويل التكنولوجيات يتم وفقا لما يعرف بــ «إستراتيجية النمل Stratégie de la fourmi» حيث يتم تحويل أجزاء التكنولوجية ليتم تجميعها فيما بعد. ومن أمثلة تحويل التكنولوجيات قضية المصنع الأمريكي رقم 85 ل

Mac Doglas Dannell التي تعود إلى سنة 1994 ، هذا المصنع الذي عرف ضغوطات مالية ، نشاطه الأساس صناعة أجسام طائرات النقل الإستراتيجي الأمريكي C17 والصواريخ البالستية العابرة للقارات MX ، حيث اقترح الصينيون تحويل المصنع للمركز المدني لصنع العتاد الفضائي في الصين وكمقابل لذلك وعدوا بشراء طائرات أمريكية بمبلغ1 مليار دولار ، وأمام هذا العرض وافقت السلطات الأمريكية من بينها وزارتي التجارة والدفاع ، وبعد أشهر من التحويل اكتشفت المصالح السرية الأمريكية أن العتاد المعني قد تم تحويله نحو مركز تصنيع الصواريخ الفائقة السرعة HY ـ 2 (Hai Ying) «SILKWORM».

د ـ **الجوسسة** : وهي طريقة تقليدية تقوم بها أغلب الدول قصد الحصول على متطلباتها من التكنولوجيات السرية ، إن الصين تمارس وبصفة مكثفة هذا النوع من التقنيات ، خصوصا إذا تعلق الأمر بـ:

- التربينات التحتمائية والغوصات؛
- الأنظمة الإلكترو مغناطيسية لدفع الصواريخ؛
- الأنظمة الإلكترونية لحاملات الطائرات؛
- الأنظمة الصامتة للقذف (Quiet Electric Drive/QED)؛
- الأنظمة الفضائية؛
- أنظمة التحسس البعيدة المدى.

وفي هذا المقام نشير إلى قضية Mak Chi بخصوص أنظمة الغواصات النووية التي فحواها الحصول على تكنولوجية (QED)[1]، التي تمتلكها الشركة الأمريكية Power Paragon.

بالإضافة إلى الجوسسة فإن الصين تستعمل القرصنة الإلكترونية التي يمكن أن تخترق أنظمة المعلومات ذات السرية العالية لأغلب الدول المتقدمة.

ه ـ **خرق حقوق الملكية الفكرية: النقل والتزييف**: إن النقل والتزييف يكادان يدخلان في التقاليد الصينية ، وهذا راجع لكون الحكومة ترى بأن الإبداع الفكري والصناعي لا يعدو أن يكون ملكية فردية وإنما يجب أن تستفيد منه الدولة ، هذا الأمر الذي أعطى نوع من الشرعية لهذه الممارسات.

من أمثلة هذه الممارسات نذكر ما حدث لشركة SIEMENS الألمانية لإنجاز

(1) طالع في هذا السياق:. SCHAEFFER (D), Op.cit., P 22

خط السكك الحديدية السريع الذي يربط بيجين وشانقهاي فبعد وضع القطار[1] ، قيد التجربة في الخط الرابط بين شانقهاي ــ مطار Pudong / وسط شنقهاي ، وموافقة السلطة الصينية على المشروع ، شجع مجلس الدولة الصيني المهندسين الصينيين على دراسة وتطوير هذه التكنولوجية وبعد دراستها سمح لهم (مجلس الدولة) بتقديم براءات الاختراع في سياقها والتي بسببها جردوا الألمان من ملكيتهم الفكرية على هذه التكنولوجيا.

4 ــ الطرائق غير المباشرة السوداء :

تشكل هذه الطرائق أو القنوات المباشرة غير القانونية المجموعة الرابعة من طرق الحصول على التكنولوجية الأجنبية.

أ ــ **البحث المزيف عن العمل**: إن البحث عن العمل من طرف الصينيين يعد وسيلة لمحاولة الدخول إلى المراكز والمؤسسات التي تشتغل في ميادين التكنولوجيات العالية ، وحتى باستعمالهم ــ إن دعت الضرورة ــ لشهادات مزيفة للمسار المهني (CV) ، فالهدف الأول هو الدخول إلى المؤسسة المحددة ومن ثمة يعملون على كسب الثقة وذلك بالنظر لخصائصهم المتميزة والمتمثلة في الجدية ، السرية ، العمل المضني...إلخ. الأمر الذي يسمح لهم بالتحصل على مناصب حساسة في المؤسسات التي يشتغلون فيها.

ب ــ **خرق الحصار**: المسألة هنا تعني خصوصا التكنولوجيات الحربية والتكنولوجيات المزدوجة ، فالصين بنسجها لعلاقات جيدة ومتماسكة مع عدة من الدول أمكن لها خرق هذا النوع من الحصار ، ومن أمثلة ذلك حصولها على محركين (2) للمروحيات الأمريكية Black Huak بتواطؤ السلطات الماليزية والكورية الجنوبية. هذا النوع من قطع الغيار قررت الو.م.أ عدم تصديره إلى الصين بعدما باعت لها 24 مروحية من هذا النوع في 4 جوان 1989 إثر الحوادث الدموية لساحة Tian an Men.

الخاتمة :

إن التجربة الصينية للذكاء الاقتصادي جديرة بالتمحيص والاقتباس من طرف الجزائر التي تتطلع لوضع منظومة لذكائها الاقتصادي ، فإلى جانب متانة العلاقات الجزائرية والصينية التي على أساسها أصبحت الصين شريك إستراتيجي للجزائر ، فإن الجزائر تزخر بمقومات وطاقات ضخمة في شتى النواحي ، الموارد الطبيعية (البترول ، الغاز ، المعادن الإستراتيجية...) ، الموارد المالية الضخمة وغير المستغلة ، الطاقات

(1) وهو قطار الـ Malgev المنافس لـ TGV الفرنسي وSHINKANSEN الياباني.

البشرية ... إلخ ، فعلى أساسها فالجزائر مرشحة للعب دور هام على الصعيد الاقتصادي الدولي ولا ينقصها شيء سوى وضوح الرؤى السياسية ، وتعبئة كل الطاقات الحية وإشراك كل الفاعلين الوطنيين في مختلف القطاعات.

إن من جملة ما يمكن استخلاصه من التجربة الصينية للذكاء الاقتصادي التي عرضنا منها الشق الحكومي أو ما يسمى بالذكاء الاقتصادي الكلي (La Macro – Intelligence Economique) والذي يمكن تطبيقه على الجزائر نذكر:

ـــ في الجانب السياسي:

➢ وجود إرادة سياسية ووضوح الرؤى في مجال الذكاء الاقتصادي كما أسلفنا الذكر؛

➢ تعبئة كل الطاقات الجزائرية لخلق تكنولوجيات وطنية والتحكم في التكنولوجيات الصناعية المفتاحية؛

➢ إعطاء الدعم اللازم لإنجاح منظومة الذكاء الاقتصادي الجزائرية ، ومد الفاعلين فيها بما يلزمهم من الوسائل المالية والمادية وكذا الكفاءات اللازمة.

ـــ في جانب تنمية الموارد البشرية:

➢ متابعة المواهب والكفاءات المتميزة منذ الأطوار التعليمية الدنيا والاعتناء بها والسهر على توجيهها إلى الفروع التقنية وذلك بإتباع ما يسمى بمناجمنت المواهب (Management des talents)؛

➢ تكوين مكثف لاختصاصيين في التكنولوجيات العالية؛ عن طريق فتح معاهد راقية للتكوين ، مجهزة بكل ما يلزم من الوسائل وظروف التمدرس الجيد ، هذا بالإضافة إلى إرسال بعثات دورية للتكوين في الخارج لاسيما في الدول الرائدة في المجال التكنولوجي وضمان متابعة المكوَنين بصفة دقيقة وصارمة. هذا ناهيك عن الاستغلال الأمثل لهذه الكفاءات المكونة والتوفير لها ظروف العمل والحياة الملائمة ، وذلك ضمن أقطاب خاصة تسمح لهم بالعيش والعمل على مدار الوقت؛

➢ الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية ــــ مع تطوير اللغات الوطنية بالطبع ــــ وذلك بمواصلة تدريس اللغات المدرسة حاليا مع التفطن لتدريس لغات الدول البارزة اقتصاديا في الوقت المعاصر كالصينية والروسية والبرتغالية ناهيك عن اللغة اليابانية؛

➢ الاهتمام بالنخبة الوطنية سواء المقيمة داخل التراب الوطني عن طريق توفير الظروف السوسيوــ مهنية لها ، أو المتواجدة بالخارج عن طريق سواء تحفيزها على

استثمار رصيدها المعرفي والمهني داخل الوطن أو على الأقل السعي الجـــدي لضـــمان التواصل معها ضمن إطار منظم للاستفادة من خبراتها.

ـــ في الجانب التنظيمي والتنسيقي:

➢ التنظيم الشبكي (على شكل شبكة العنكبوت) للفاعلين الجزائـــريين في ميـــدان الذكاء الاقتصادي واليقظة التكنولوجية ، وذلك بضمان التنسيق بين القمة والقاعدة أو المركز والحاشية إتباعا لمبدأ وحدة الإيحاء والحرية والتنسيق في التطبيق؛

➢ توفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لممارسة الذكاء الاقتصادي ، عـــن طريق العمل على ملائمة القوانين والتنظيمات لهذا النشاط؛

➢ إن إقامة منظومة حقيقية للذكاء الاقتصادي تتطلب ثورة علـــى الـــذهنيات والممارسات الكلاسيكية ، وإشراك كل القطاعات الحيوية للدولـــة العموميـــة منـــها والخاصة ، الإدارية والإنتاجية ، وكذا كل شخص طبيعي من شأنه أن يضيف لبنـــة مهما كان قدرها في صرح هذه المنظومة.

ـــ في الجانب الدبلوماسي والتعاون الدولي:

➢ السعي لإقامة علاقات تعاون مستمرة قائمة على المساواة والمعاملة بالمثل في مجال العلوم والتكنولوجيات وبخاصة دول الـــ BRICS ، كون أن هذه الدول قاسمت ولازالت تقاسم نفس التطلعات مع الدول النامية ومن بينها الجزائر ، لذا فإن التعامـــل معها في مجال التحويل التكنولوجي قد يكون أسهل من باقي الدول المتطورة؛

➢ تفعيل دور السفرات الجزائرية في مختلف بلـــدان العـــالم لاســـيما الـــدور الاقتصادي الذي يتمثل أساسا في دراسة أسواق البلدان التي تتواجـــد فيهـــا وتـــوفير معلومات عنها وعن السلوكات الاستهلاكية والإنتاجية لمجتمعاتها ، ووضـــع هـــذه المعلومات تحت تصرف المؤسسات الوطنية.

ـــ في الجانب العملي المحض:

➢ إقامة قواعد للمعلومات في مختلف القطاعات وفتح قنوات للربط فيما بينها وتأمينها ، وكذا الضبط الدقيق لكيفية استغلالها من طرف مختلف الفاعلين؛

➢ الحوكمة في التسيير والبحث عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

➢ إنشاء أقطاب الامتياز ومناطق للتطوير الصناعي للتكنولوجيات العالية علـــى غرار ZDIHT بالإضافة إلى ZDET وZES ، لامتصاص وتطوير التكنولوجيات الأجنبية مع تكييفها مع المتطلبات الوطنية؛

➢ تهيئة المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة ، وتوعيتها بل دفعهـــا لانتـــهاج

وممارسة الذكاء الاقتصادي على مستواها (Intelligence Economique – La Micro) ، بالإضافة إلى تحفيز المؤسسات الوطنية الرائدة في مختلف القطاعات ونعني بالخصوص شركة SONATRACH ، والشركات الأخرى الناجحة في ميدان الأشغال العمومية والبناء ، الصناعات التركيبية والتحويلية والصناعات الثقيلة...إلخ ، وجعلها كقاطرة لكل المؤسسات الوطنية الأخرى وهذا على غرار التجربة الكورية – جنوبية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على الرفع من تنافسيتها على الصعيد الدولي وجعلها شركات متعددة الجنسيات؛

➢ اعتماد أسلوب التكييف أو التحويل التقني (Reverse Engineering) ، وذلك عن طريق تحويل جزء من مقتنيات الجزائر من المنتجات الصناعية التي تتضمن تكنولوجيات عالية في إنتاجها لمخابر متخصصة لدراستها وتحويلها إلى منتج جزائري ، وكذا إتباع إستراتيجية النمل للتحصل التدريجي على المنتجات المحتكرة و المحضورة التصدير من طرف الدول الصناعية؛

➢ اعتماد أسلوب «رفع المنافسة في الصفقات» الذي تم شرحه أعلاه ، غير أنه تجدر التوضيح بأن هذا الأسلوب يتطلب سيادة تامة للدول التي تطبقه على قراراتها.

– في الجانب العسكري:

➢ تحسين استعمال التكنولوجيات الدقيقة من طرف الصناعة الحربية الجزائرية لتطوير التسليح بالإضافة إلى إعطاء عناية خاصة للتكنولوجيات المزدوجة وتحويل التكنولوجيات الحربية للمجال المدني؛

➢ اشتراك المؤسسة العسكرية في انجاز المشاريع التنموية التي تشرع فيها الجزائر وذلك لكونها تمتلك إمكانات ضخمة يمكن استغلالها في مشاريع التنمية من جهة ، وبالمقابل تمكينها من اكتساب خبرات في مختلف المجالات التي تدخل في مخططات التنمية الوطنية؛

➢ العمل على اكتساب المعلومات التكنولوجية في مختلف المجالات لاسيما السوداء منها ، كون أن هذه الأخيرة – على وجه التحديد – تعتبر في غالب الأحيان معلومات إستراتيجية لها قيمة كبيرة عند التملك وعند الفقد كذلك ، لذا فإن تأمين هذه المعلومات بعد الحصول عليها أمر في غاية الأهمية؛

➢ التخلص من عقدة الاقتصار على اكتساب الأسلحة المتعاهد عليها (Armes Conventionnelles) ، وفتح الباب واسعا أمام الطموح المشروع لمضاهاة الدول القوية في الميدان الحربي بالإضافة إلى محاولة التقليل من التبعية لدول أخرى من حيث الأسلحة. إذ أضحى جليا بأنه في عالم اليوم ، وحدها فقط الدول القوية عسكريا هي التي لها

الحق في تحقيق التنمية والتطور الاقتصاديين ، فالأزمة في الوقت الحالي هي أزمة سيادة وأن المجتمع الدولي تسوده قوانين أشبه بتلك التي تحكم الغاب ؛

وفي الختام نقول بأن التفوق يكتسب عن طريق مضاهاة المتفـــوقين ، والإرادة تشحذ من مراقبة عمل المجدين ، وتبقى المعلومة هي التي تصنع الفارق.

قائمة المراجع :

1 — GUILLAUMOND (R), L'arbitrage en Chine, Adamas, Paris, 2001 ;

2 — HABER (D) et MANDELBAUM (J), La revanche du monde chinois ?, 2ème édition, Economica, Paris, 1999 ;

3 — HABER (D) et MANDELBAUM (J), La victoire de la Chine : l'Occident piégé par la mondialisation, Descartes et Cie, Paris, 2001 ;

4 — LECLERCQ (H) & DOLAIS (Y), Introduction au droit chinois des contrats, GLN Joly éd, Paris, 1994;

5 — LOUAPRE (E), PIVETEAU (J — M) et ALDO (S), Chine : objectif Monde ! Une domination programmée, Economica, Paris, 2001 ;

6 — MILLIOT — (N), L'intelligence économique dans un pays à contexte culturel fort : cas de la République Populaire de Chine, Market Management, Volume 2, Mars 2006 ;

7 — PETER (J — C), Comment échouer en Chine : Vingt sept conseils infaillibles pour échouer en Chine, Points sur l'Asie, L'Harmattan, Paris, 2000 ;

8 — PICQUART (P), L'Empire chinois, Favre, Paris, 2004 ;

9 — PICQUES (M — C), Les miroirs de la négociation en Chine, voyage dans l'univers mental et social des Chinois, Paris, 2002 ;

10 — PLANTADE (J — M), La Face cachée de la Chine, Bourin éditeur, Paris, 2006 ;

11 — VERDIER (F), La passagère du silence, Albin Michel, Paris, 2004.

باللغة الانجليزية:

1 — GERTZ (B), How the Clinton Administration undermined American Security, Betrayal, May, 1999;

2 — LEE (D) & DAWES (P), *Guanxi, Trust, and Long — Term Orientation in Chinese Business Markets*, Journal of International Marketing, Volume 13, N° 2, 2005;

3 — PATTEN (C), East and West, Mac Millan, London, 1998;

4 — STOKES (M), China's strategic modernization: implications for the United States, US Army War College, Carlisle, Pennsylvania, USA, 1999;

5 — VANHONACKER (W), *Guanxi Networks in China*, The China Business Review, May — June, 2004;

6 — YANG (K), Gifts, Favors, and Banquets: The Art of Social Relationships in China, Cornell University Press, New York, 1994.

ـــ مواقع الأنترنيت:

1 — www.softwar.net (consulté le 06/10/2010).

2 — www.missioneco.org (consulté le 06/10/2010).